

## تقييم جودة إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

د. شكري أحمد عامر  
أستاذ مساعد يقسم المحاسبة  
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب  
[Shukri.amer@Elmergib.edu.ly](mailto:Shukri.amer@Elmergib.edu.ly)

د. محمود جمعه المحجوب  
أستاذ مساعد يقسم المحاسبة  
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب  
[mahjmah@yahoo.com](mailto:mahjmah@yahoo.com)

د. جهاد رشيد دغيم  
محاضر يقسم المحاسبة  
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب  
[Rashid5d99@hotmail.com](mailto:Rashid5d99@hotmail.com)

### المستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وذلك من خلال التعرف على مدى التزام إدارة المصارف بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها وأثرها على زيادة فاعلية المراجع الداخلي، ومعرفة الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية، ودورها التفاعلي لدعم آليات الحوكمة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وتكاملها ودعمها مع الأطراف الأخرى، كمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، مع بيان دور المراجعة الداخلية في العمل المصرفي من وجهة نظر المراجع الخارجي، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات الكمية وغير الكمية التي توفر مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي ومواجهة ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي، كذلك التعرف على مدى ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي، وقد اعتمدت الدراسة في المنهجية على الأسلوب الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها، وتمت معالجة الجوانب التحليلية من خلال تحليل بيانات الدراسة وتمثل مجتمع الدراسة من مكاتب المراجعة الخارجية بالمنطقة الغربية، أما عينة الدراسة متمثلة في عدد (40) أربعون مكتب من مكاتب المراجعة الخارجية بالمنطقة الغربية، وتم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة، وذلك لاختبار فرضياته باستخدام بعض الاساليب الاحصائية، إضافة إلى ذلك اختبار t-test عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة أهمها: حرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقييم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات التشغيلية، وأن إدارة المراجعة الداخلية تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي، وتوفر إدارة المراجعة الداخلية القدرة المالية والفنية في المصارف التجارية الليبية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، واتباع الإدارة العليا بالمصارف



التجارية الليبية لنظام فعال لإدارة المخاطر يسهل على المراجع الداخلي عملية التقييم والذي بدوره يزيد من دقة التقارير المالية وبالتالي تقل ظاهرة الفساد المالي.

## 1- الاطار العام للدراسة:

### 1-1 المقدمة

تهدف المراجعة الداخلية بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها من خلال مراجعة جميع العمليات المالية في المصارف، وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، كما يُعتبر دور المراجعة الداخلية من اهم الوسائل الرقابية في المصارف، حيث تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دور مهم في عملية الحوكمة، وتعمل المراجعة الداخلية عبر أنشطتها بزيادة المصداقية والثقة، وتحسين سلوك الموظفين وتقليل خطر الفساد، ولتحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة، وتنظم بشكل جيد وتستند الي تشريع خاص بها، واكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة في مراقبة الإدارة والإشراف على عملياتها، حيث تكمن أهمية الحوكمة في التحقق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وللحوكمة أثر بالغ في مجتمع الاعمال والتي يستند عليها لتحقيق الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

هذا وأن المراجعة الداخلية تساهم في التخفيف من مخاطر التهديدات المحتملة التي تؤثر على ربحية المصرف، حيث بدأت وظيفة المراجعة الداخلية تأخذ موقعها في الهيكل التنظيمي كتابع لإدارة المصرف أو على مستوى الدور المناط بها، حيث إن قيام إدارة المراجعة الداخلية بمسئولياتها يتطلب توفير ميثاق للمراجعة يحدد المهام الأساسية والصلاحيات والمسئوليات لنشاطها في إطار الهيكل التنظيمي للمنشأة (موسي، 2016) وتلعب المصارف دوراً كبيراً في عملية التطوير الاقتصادي، حيث إنها تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، كما يتجلى دورها من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارة تلك المصارف وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تتناسب طبيعة مسئولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور لجان المراجعة كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من جميع الضوابط وآليات المراجعة الداخلية، وتتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية والاستقلالية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك المصارف، ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالمنشآت والمصارف إلى تشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى المنشآت. (الصوص، 2012)

وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف أحد أهم وسائل الإدارة في الرقابة والاطمئنان على سلامة العمل، وتنفيذ جميع العمليات المصرفية وفق التعليمات الموضوعية، والقواعد المقررة، وكذلك توجيه العاملين بالمصرف لكل ما يكفل صحة وانتظام العمل، وتصحيح وتسوية ما قد يوجد به من أخطاء أو نقص، مما يساعد على رفع مستوى الأداء، ونظراً لظهور المراجع الخارجي قبل المراجع الداخلي بوقت طويل، نتيجة لتولد حاجة المجتمع للمراجع الخارجي قبل حاجته للمراجع الداخلي فلكل منهما أهدافه، ومسئولياته وصلاحياته ومنهجيته التنفيذية الخاصة به المشتقة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تحكمه، لذلك لا بد ابداء الرأي الفني المحايد للمراجع الخارجي حول عدالة وصحة القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمصرف لتعزيز نظام الرقابة الداخلية المعمول به.



## 1-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في قياس وتقييم جودة ادارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين باستخدام بعض المؤشرات التي تحقق ذلك، وإن قياس مدى تحقق الفعالية في أي نشاط يوضح مدى نجاح الإدارة في ممارسة وظائفها، بدأ من الحصول على الموارد وانتهاء بتحقيق الأهداف المخططة، والنتائج المرجوة، وهذا يعني انه من خلال تقييم الجودة يمكن تحديد مناطق نجاح الإدارة والعمل على تدعيمها، ومناطق الفشل في الإدارة والعمل على علاجها، مما يحقق الاستغلال الأفضل لموارد هذا النشاط الأمر الذي يؤدي إلى جودة ادارة المراجعة الداخلية، ونتيجة لكبر وتنوع وتعقد البيئة المصرفية دفع إدارتها للعمل على تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال الاستعانة بالمراجعين الخارجيين المعتمدين من مصرف ليبيا المركزي، لهذا تكمن مشكلة الدراسة في تقييم جودة إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

## 1-3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تعالجه وهو الوصول إلى إدارة مراجعة داخلية قوية وفعالة، يمكن أن تساعد المصارف في تحقيق أهدافها، وتقييم إدارة المخاطر وتقليل أو منع الاختلاسات والفساد المالي والإداري، والوقوف على ايجابيات وسلبيات العمل المصرفي، وذلك من خلال الرأي النهائي للمراجع الخارجي، لذا من المتوقع أن تضيف الدراسة زيادة أكبر لفاعلية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، لتعزيز دورها وتوفير البيئة المصرفية الملائمة.

## 1-4 أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة لتقييم جودة إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجع الخارجي وذلك من خلال الاتي:
1. التعرف على مدى التزام ادارة المصارف بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها وأثرها على زيادة فاعلية المراجع الداخلي.
  2. معرفة الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية، ودورها التفاعلي لدعم آليات الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي بالمصارف التجارية الليبية، وتكاملها ودعمها مع الأطراف الأخرى، كمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي.
  3. بيان دور المراجعة الداخلية في العمل المصرفي من وجهة نظر المراجع الخارجي.
  4. استخدام المؤشرات الكمية وغير الكمية التي توفر مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي ومواجهة ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي.
  5. التعرف على مدى ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.

## 1-4 فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وأهميتها تم صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين توفر مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي ومواجهة ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي؟





**الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين ممارسات المراجع الداخلي سياسة تقييم وسائل واجراءات ادارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي.

#### 5-1 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقييم جودة ادارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

الحدود المكائنية: مكاتب المراجعة الخارجية بالمنطقة الغربية.

الحدود الزمنية: سنة 2019 م.

الحدود البشرية: المراجعين الخارجيين بالمنطقة الغربية.

#### 7-1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في المنهجية على الأسلوب الوصفي التحليلي والذي يعتمد علي دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها، ولتغطية الاطار النظري تم الاستعانة بالمصادر الثانوية حول الموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من خلال الكتب والمجلات والدوريات والرسائل العلمية والدراسات والأبحاث السابقة، أما معالجة الجوانب التحليلية فيمكن في تحليل بيانات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب المراجعة الخارجية بالمنطقة الغربية، أما عينة الدراسة فتمثل في عدد (40) أربعون مكتب من مكاتب المراجعة الخارجية بالمنطقة الغربية، وتم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة، وذلك لاختبار فرضياته باستخدام بعض الاساليب الاحصائية، إضافة إلى ذلك اختبار t-test عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان، بعد التحقق من ثبات ومصدقية استمارة الاستبيان وتحكيمها.

#### 8-1 الدراسات السابقة:

1-8-1 دراسة (النافعابي، 2017)، بعنوان "جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في السودان والعوامل المؤثرة فيها":

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية السودانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين فيما يتعلق بجودة ومقومات المراجعة الداخلية، والعوامل المؤثرة في تلك الجودة، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال قائمة الاستبيان، وبالرغم من أن البنوك التجارية السودانية تعتبر من ضمن أكثر القطاعات التي تعطي أعلى رواتب وحوافز وامتيازات، كان من المتوقع أن تجذب أفضل الكفاءات المتميزة علمياً ومهنياً، إلا أن نتائج هذه الدراسة أوضحت أن هناك عدداً من العوامل المؤثرة سلباً في جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية السودانية والتي من أهمها: عدم الحصول على أي مؤهلات مهنية لشريحة كبيرة من المراجعين الداخليين، وعدم الحصول على التدريب الكافي، وتدخل الإدارة في وضع خطة المراجعة، وتبعية قسم المراجعة الداخلية للمدير العام بدلاً من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. فوي المقابل أوضحت نتائج الدراسة وجود عدد من العوامل التي تدعم جودة المراجعة الداخلية منها أن الإدارة العليا تدعم قسم المراجعة الداخلية بالعدد الكافي من المراجعين الداخليين.

1-8-2 دراسة (بوخشبه، 2016)، بعنوان "فاعلية المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية":

تهدف هذه دراسة إعطاء الصورة الحقيقية لمهنة المراجعة الداخلية في شركة الاسمنت ودورها في تقديم الإرشادات لمتخذي القرار ومحاولة إبراز أثرها على نظام الرقابة الداخلية، حيث تم استخدام المنهج





الوصفي لمحاولة الوصول إلى معرفة فاعلية المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية مستعملين الملاحظة والمقابلة الشخصية، وقائمة الاستقصاء، حيث توصلت الي نتائج مفادها ان الدور الحديث التي تلعبه المراجعة الداخلية على جميع الأنشطة في المؤسسة بما فيها العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية زاد من فعالية وأهمية المراجعة الداخلية وقدرتها العالية على اكتشاف الانحرافات، فكلما كانت المؤسسة لديها نظام رقابة فعال ومتكامل كلما قلت الحاجة إلى مهنة المراجعة الداخلية، المراجعة الدورية للمؤسسة وبطريقة منتظمة لمختلف المصالح تؤدي إلى التوصل إلى نتائج فعالة تنفيذ الإدارة في تحقيق الأفضل، تقديم تقارير المراجعة الداخلية لمدير الوحدة سهل عليه اكتشاف المصالح التي يوجد بها خلل وذلك باستدراك الأخطاء وتنظيم العمل.

### 1-8-3 دراسة (بوزيان، 2015)، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، من خلال عمل استبانة من 40 نسخة ووزعت على المراجعين الداخليين في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، واستخدم الباحث البرنامج الاحصائي Spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة مخاطر المؤسسات وانه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وانما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة تنظيم المؤسسات دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم، وضرورة اهتمام الإدارة العليا بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الامكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المؤسسات، والعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من تحقيق أداء مهامه على أكمل وجه.

### 1-8-4 دراسة (البيلي، 2014)، بعنوان "تقييم دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد وتوصيف طبيعة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي اليمني، وتحديد أداء المراجعين الداخليين في الحد من الفساد في القطاع الحكومي وتحديد مدى ظهوره، ومعرفة تأثير دور المراجعين على الحد من الفساد في القطاع الحكومي اليمني، وتوصلت الدراسة إلى ظهور أدلة وقرائن تواجد الفساد المالي والاداري في وحدات القطاع الحكومي، كما توصلت إلى ضرورة وأهمية دور المراجعين الداخليين في الحد من الفساد، بل والتأثير الجوهري لذلك الدور في الحد من الفساد المالي في القطاع الحكومي، وأوصت الدراسة بالتركيز على وحدات المراجعة الداخلية وضرورة تطويرها، وتعزيز دور المراجعين الداخليين واعطائهم الصلاحيات اللازمة؛ لتمكينهم من استخدام مهامهم بدون أي معوقات وذلك للوصول إلى أدنى حد ممكن من الفساد الحكومي.

### 1-8-5 دراسة (Odoyo, Omwono. and Okinyi, 2014) بعنوان: "An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على



المدراء، التنفيذيين والمدراء الماليين والمدراء التشغيليين ومدراء التدقيق الداخلي في 9 مؤسسات من مؤسسات القطاع العام، وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات وتم بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من (التدقيق الداخلي، المخاطر، الاجراءات المتخذة من قبل الإدارة، التزام الموظفين والإدارة)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر وأنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم من إدارة التدقيق الداخلي لإتجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزود الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال.

### 1-8-6 دراسة (المدهون، 2014)، بعنوان "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين على المصارف العاملة في قطاع غزة، ولتحقق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانة على المدققين الخارجيين الذين يمارسون أعمال التدقيق على المصارف، وعلى المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة حيث أظهرت نتائج الدراسة أثر الدور التكاملية للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق الفعالية للمصارف من خلال تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض أتعاب المدقق الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن هناك أربعة عوامل تؤثر على العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وتسهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وتتمثل في قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، واعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، بالإضافة إلى التزام الطرفين بالتطوير المهني لتحقيق الثقة المهنية المتبادلة، ووجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين الطرفين.

### 1-8-7 دراسة (اشميلة ولربش، 2013)، بعنوان "فعالية إجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي للمحافظة علي المال عام":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الإجراءات التي يمارسها ديوان المحاسبة في ليبيا للمحافظة على المال العام من خلال دراسة إجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة واتخاذ معايير منظمة الإنتوساي الدولية للرقابة الحكومية أساساً للتقييم، واستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي في عرض وتحليل الأدب المحاسبي والمالي المتعلق بموضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها باستخدام استمارات الاستبيان الموزعة العاملين بديوان المحاسبة بالإدارة العامة ومراجعي الديوان بفرع طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن إجراءات المراجعة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة في ليبيا تتفق مع معايير منظمة الإنتوساي للرقابة الحكومية، وجود قصوراً في تطبيق بعض الإجراءات التي أوصت بها المنظمة والتي يتعين على ديوان المحاسبة في ليبيا ممارستها.

### 1-8-8 دراسة (شراب، 2013)، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، من خلال عمل استبانة من (50) نسخة، ووزعت على مجتمع الدراسة في شركات





التأمين، واستخدام الباحث البرنامج الإحصائي Spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل، وقد توصلت الدراسة إلى تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر، وكذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين، وتقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق آليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية التي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، ويقوم مجلس الإدارة بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة التدقيق من القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع استقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين.

#### 1-8-9 دراسة (المبروك، 2010)، بعنوان "دور المراجعة الداخلية في ترشيد قرارات الإدارة العليا":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قيام إدارات المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية بدورها في ترشيد قرارات الإدارة العليا وتم تجميع الجانب النظري من خلال ما ورد في الأدب المحاسبي من كتب، وأبحاث علمية، والدوريات، والتقارير، التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكانت وسيلة البيانات المستخدمة متمثلة في صحيفة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: قيام إدارات المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية بدورها في ترشيد قرارات الشراء أو الإيجار، مع وجود قصور واضح يتمثل واضح فيما يتعلق بتقييم المعلومات الخاصة بقرارات الشراء أو الإيجار، وقيام إدارات المراجعة الداخلية بدور هام في ترشيد قرار إدخال الخطوط الإنتاجية الجديدة، مع وجود قصور من بعض الشركات الصناعية الليبية في تقديم المعلومات اللازمة عند اتخاذ القرارات الخاصة بإضافة خطوط إنتاجية جديدة، وعدم وجود الاهتمام الكافي من قبل إدارات المراجعة الداخلية في الشركات الليبية بتقديم المعلومات اللازمة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإدخال الخطوط الإنتاجية الجديدة، وعدم متابعة تنفيذ تلك القرارات.

#### 1-8-10 دراسة (عبد المغيث، 2009)، بعنوان "دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير

#### والاختلاس في القطاع العام":

هدفت هذه الدراسة إلى دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والاختلاس في القطاع العام مع أهمية وضرورة وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات والوحدات الحكومية ذات الكفاءة التي تمكنهم من الحد وتقليل الاختلاسات والتزوير التي ظهرت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي من خلال عرض للدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة المرتبطة بموضوع الدراسة، المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، وعمل استمارة الاستبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعتمد جهود دعم دور مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري علي تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لمنظومة الرقابة علي تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للمراجعة الداخلية، عدم وجود قانون للمراجعة الداخلية واعتمادها علي اللوائح المنظمة للعمل يؤدي إلي عدم تطور المراجعة الداخلية وحمايتها وتحقيق استقلاليتها، الفجوة المتزايدة بفعل التضخم بين الدخول النقدية للعاملين في الدولة واحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات الحياة أدت إلي تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد لصعوبة سد الفجوة بأساليب مشروعة، عدم تنفيذ الإجراءات الجنائية من واقع تقارير المراجعة الداخلية وتأخيرها إلي سنوات عديدة أو تسويتها يؤدي إلي زيادة الاعتداء علي المال العام.



**1-8-11 دراسة (عباس وآخرون، 2009)، بعنوان "مقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في المصارف التجارية":**

هدفت هذه الدراسة الي تجميع ودراسة مقومات الرقابة الداخلية وتحديد المقومات الرئيسية في المصارف التجارية كتحصيل علمي لها كهدف نظري، وتهدف الي دراسة مقومات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية لحصر أوجه القصور والمشاكل التي تعوق كفاءة ادارته ومن ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة لها كهدف تطبيقي، ولتحقق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانة على المراجعين الداخليين بالمصارف، وتوصلت هذه الدراسة الي نتائج عدة منها: وجود قسم للمراجعة الداخلية مستقل للمصرف مما يمكنه من مراجعة كافة مستنداته، ووجود تقرير سنوي للأداء.

**1-8-12 دراسة (البيب، 2003)، بعنوان "تحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال":**

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار متكامل من الضوابط التي ترمي إلى زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، وكذلك أهمية توجيه الجهود الأكاديمية والمهنية نحو إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة الداخلية لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال وبوجه خاص بعد أن تفجرت مشاكل انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية، ولتحقق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانة على المراجعين الداخليين بالمصارف، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: توفر مجموعة من الضوابط التي يمكن أن تزيد من درجة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ومن تلك الضوابط العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للمراجع الداخلي وتفعيل دور لجان المراجعة بالإضافة إلى تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

**1-8-13 دراسة (Alzeban and Sawan, 2012) بعنوان "The role of Internal Audit function In the Public Sector Context in Saudi Arabia".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في القطاع العام من خلال التركيز على طبيعة وممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات التي تخضع للتدقيق من قبل ديوان المراقبة العامة. وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات حيث تم عمل 29 مقابلة، وتوصلت الدراسة إلى: أن الأسس التي تقوم عليها معايير التدقيق السعودية لا ترتبط بشكل مباشر مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى أن ديوان المراقبة العام له دور أساسي في تحديد المتطلبات الخاصة بإدارة المتابعة في جميع المنشآت المطلوب منها إنشاء قسم للتدقيق الداخلي والذي يراقب مدى سلامة المعاملات المحاسبية وكذلك عمل المراقب المالي، كما اوصت الدراسة لضرورة تأهيل وتدريب وتوفير الموارد اللازمة للعاملين في مجال التدقيق الداخلي.

**1-8-14 دراسة (Institute of Internal Auditors, 2011) بعنوان "Internal Auditing Role in Risk Management".**

هدفت هذه الدراسة إلى مدى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال عمل استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا وبريطانيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وخلصت

الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

### 1-8-15 دراسة (O'Regan , David, 2001) بعنوان "Genesis of a profession: towards professional status for internal auditing" .

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاحتراف في مهنة المراجعة الداخلية وتوضيح دور معهد المدققين الداخليين كمعهد متخصص في تعزيز المهنية والاحتراف في المراجعة الداخلية وعرض مقومات الاحتراف حسب النظريات المختلفة ، ومن بين هذه المقومات المعرفة والشرعية الاجتماعية المتشكلة عبر إطار مؤسساتي ملائم والمرتكز إلى قواعد أخلاقية مناسبة، وقد أنجز معهد المدققين الداخليين شوطاً طويلاً للوصول إلى الاعتراف المهني بالتدقيق الداخلي عبر تأسيسه لمعرفة الحفاظ على استقلالها الذاتي عن المعارف الأخرى، وتكريسه لإطار مؤسسي يشمل مؤسسة رسمية هي المعهد ذاته والشهادة المهنية التي يصدرها والأدبيات والنشرات الدورية والمجلة التي يصدرها والنشاطات البحثية التي يوفرها وإضافة إلى ذلك كله والأهم هو المعايير المكتوبة التي قام بتعميمها وقواعد آداب وسلوك المهنة التي أصدرها، ولكن الدراسة أقرت بأنه لا بد من المزيد من الخطوات التي يجب السير بها حتى يتم الاعتراف الكامل بحرفة مستقلة لشخص ما يسمى مدققاً داخلياً.

### 1-8-16 تقييم للدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها:

من خلال النظر والتفحص للدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تتمحور حول الجانب النظري لموضوع الدراسة، والتركيز على التأسيس النظري لمفهوم المراجعة الداخلية وأبعادها المختلفة، ومحاولة وضع نماذج لقياس فعاليتها، كذلك اهتمت بدراسة وتقييم المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية، والمصارف المتخصصة، والمصارف الأهلية بشكل عام، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى أن مستوى تطبيق المراجعة الداخلية غير مقبول بشكل عام، كذلك بينت في الجانب التطبيقي تطبيقها في دول عربية مختلفة، وبالتالي يلاحظ نقص في البحوث والدراسات بالبيئة الليبية والتي تهدف إلى معرفة تقييم جودة إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية لتفعيل سياسة الحوكمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، لذا تعتبر هذه الدراسة خطوة أمامية نحو وضع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيز التنفيذ في ليبيا من خلال تطبيقها، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تميزت عن سابقتها من الدراسات بأنها ستقوم بدراسة مدى توافر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس بشكل خاص، لذا سيتم التعرف على مدى الإدراك لمفهوم المراجعة الداخلية، والأهمية النسبية لمجالاتها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المراجعة الداخلية، من خلال توفر الكادر الوظيفي الكفؤ لتطبيقها بفاعلية، ومدى توفر التشريعات والقوانين والمعايير الليبية الملزمة بتطبيقها.

### 2- الجانب النظري:

#### 1-2 المراجعة الداخلية:

#### 1-1-2 مفهوم المراجعة الداخلية:

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، فقد عُرِفَتْ بأنها: "مجموعة من الأنظمة لأوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تتشبه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والاجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات



وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية. (الخطيب، 2010، ص130)  
وعرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية (COSO) المراجعة الداخلية بأنها "عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد الآخرين بالمنشأة ويتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في مجالات كفاءة العمليات وفعاليتها ودقة التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها. (إبراهيم، 2009، ص21)

هذا وقد عرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا (IIA) المراجعة الداخلية بأنه: "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لإضافة قيمة الوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها والمساعدة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاز مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات التحكم. (أحمد، 2009، ص30)

وعرفت أيضاً بأنها "عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدين لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين. (نظمي، والعزب، 2012، ص12)

#### 2-1-2 أهداف المراجعة الداخلية:

تهدف المراجعة الداخلية لتحقيق الآتي: (الخطيب، 2010)، (جمعه، 2009)

1. اكتشاف الأخطاء والغش، وضبط البيانات المحاسبية.
2. التأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية.
3. التحقق من مدى وجود الحماية الكافية للأصول من جميع الخسائر.
4. رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب.
5. تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في المنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنه معالجتها، ولمنع حدوثها مستقبلاً.
6. إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة ببناءً على طلب من الإدارة.
7. تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

#### 3-1-2 أهمية المراجعة الداخلية:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها تقدم الخدمات التالية: (الخطيب، 2009)

1. خدمات وقائية، من خلال التأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
2. خدمات تقويمية، من خلال العمل على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة واجراءاتها، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.
3. خدمات إنشائية، من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية، وتضمن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها.

#### 4-1-2 مقومات المراجعة الداخلية:

لتحقيق أغراض المراجعة الداخلية وزيادة جودتها، يلزم توافر مقومات أهمها ما يلي: (محسن، 2011)

- 1- الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة.
- 2- الاستقلالية والكفاءة المهنية للعاملين بقسم المراجعة الداخلية.
- 3- توافر نظام محاسبي ملائم ومتكامل في المنشأة.





- 4- التخطيط الجيد لأعمال المراجعة الداخلية.
- 5- وجود معايير وإرشادات لعملية المراجعة الداخلية.
- 6- شمولية المراجعة الداخلية.
- 7- دعم الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية.
- 8- العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالمنشأة.
- 9- التعاون الفعال الصادق مع المراجع الخارجي.
- 10- استخدام وسائل المراجعة المتقدمة.

## 2-2 حوكمة الشركات:

### 2-2-1 مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الحوكمة ولا يوجد تعريف قاطع لها، واختلفوا باختلاف وجهة نظر مقدم هذا التعريف، فقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها "عمليات تتم من خلال استخدام إجراءات بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها، ومراقبة المخاطر، والتأكيد من كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، بالشكل الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المؤسسة لتحقيق فعالية الوكالة". (المشهداني، 2012، ص 222).

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organization for Economic Cooperation** بأنها: "النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة". (OECD Principles of Corporate Governance, 2004)

وعرفت أيضاً بأنها: "مجموعة من العمليات والإجراءات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي تؤثر على طريقة توجيه أو إدارة مؤسسة أو السيطرة عليها". (ضحاوي، 2010، ص).  
وعرفت أيضاً بأنها: "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة، في إطار من الشفافية والمساءلة والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق". (خضر، 2012، ص 13).

وعرفت أيضاً بأنها: "النظام الذي تستخدمه المؤسسة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المؤسسة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها". (أحمد رضا، 2013، ص 9).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة المؤسسات على أنها نظام يتضمن مجموعة من القواعد والأسس تنظم العلاقات فيما بينها من خلال نظام رقابي فعال يعزز الإفصاح والشفافية.

## 2-2-2 واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الليبي:

للحوكمة قواعد ومعايير ومفاهيم ومقومات عززت من دورها في المستوى الجزئي والإصلاح المؤسسي وعلى المستوى الكلي والإصلاح الاقتصادي، وبالتالي علاقتها بالسياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية على حد سواء وبما يضمن حق إدارة المال برشد وشفافية، ولما كان الامر كذلك فقد أثرت الحوكمة على القطاع المالي بشقيه المصارف وسوق المال من حيث الكفاءة والتنافسية في عالم المال والاعمال حيث الجودة والكفاءة معيار البقاء (صيام، 2009).

هذا وإن مصرف ليبيا المركزي باعتباره الجهة المسؤولة عن الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي فإنه ينطلع لتبني دور ريادي بخصوص تشجيع وتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي من خلال القانون رقم (1) لسنة 2005م، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 م، والذي يحتوي في طياته على مضامين هامة للحوكمة المصرفية، منها: دور المصرف المركزي بمراقبة الهيئات المصرفية والاشراف عليها بما يكفل سلامة مركزها المالي ومراقبة كفاءة أدائها والمحافظة على حقوق المودعين بها والمتعاملين معها، وتولي المصرف المركزي مباشرة السلطات وممارسة الصلاحيات في وضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للمصارف وحسن أدائها، بالإضافة إلى أن يخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي جميع المصارف العاملة في ليبيا ومن ضمنها المصارف التجارية.

هذا وأكد محافظ مصرف ليبيا المركزي على ان القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف يعمل على تبني معايير الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل ومعايير الصناعة المصرفية الدولية وتطبيق مبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية ومبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الدولية وذلك قام بإصدار تعليمات تلزم المصارف بتأسيس إدارة مراجعة داخلية تابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة الامتثال، وإعداد المصارف بيانا ماليا ودخلا تفصيليا شهريا وفقا للمعايير الدولية، وأن يقوم بمراجعة المصرف مراجعان قانونياً مستقلان مقيدان في سجل مصرف ليبيا المركزي وتختارهما الجمعية العمومية، وتأسيس إدارات مخاطر مرتبطة بالعمليات التشغيلية والائتمان والسوق، وتقدير متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به، واستحداث أسس جديدة لتصنيف الديون تتماشى مع المعايير الدولية، وتطوير نماذج جديده لاحتساب ملاءة راس المال متناسبة مع متطلبات بازل II، وتقييم نظم الرقابة الداخلية لتحديد مستوى جاهزية المصارف لتطبيق المعايير الجديدة. (بن قداره، 2007).

كما تم اصدار كتيب عام 2005م يحتوي على مجموعة من الارشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية (كتيب الحكم المؤسسي)، يأتي ضمن الدور الذي يقوم به مصرف ليبيا المركزي في تعزيز مستوى حوكمة الشركات من خلال توفير البيئة القانونية والتشريعية التي تعمل ضمنها المصارف، والمساعدة في إيجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسية، وملتزم بالمعايير الدولية في الحكم المؤسسي وبما لا يتعارض مع التشريعات والتعليمات النافذة، وإرساء مبادئ حوكمة الشركات واتباع أساليبها في الجهاز المصرفي. (مصرف ليبيا المركزي، 2005)

إضافة لذلك فقد صدر القرار رقم (20) لسنة 2010م، القاضي باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي مع استمرار العمل بالقواعد المنصوص عليها بكتيب (الحكم المؤسسي) وذلك بما لا يتعارض مع الاحكام المنصوص عليها في هذا الدليل، كما نجد أن هذا الدليل يعتبر مكملاً ويعمل جنباً الى جنب مع البيئة التنظيمية والقانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي والمتعلقة بموضوعات ذات



صله بمفهوم الحوكمة لدى المصارف، وانه يستند للمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للأشراف المصرفي فيما يخص تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية والتي تعتبر مبادئ عامة يتم تعديلها بما يتماشى والبيئة المصرفية الليبية. (مصرف ليبيا المركزي، 2010)

## 2-3 المؤشرات المستخدمة في تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية:

تعتمد وظيفية المراجعة الداخلية على عدة عوامل مثل تحديد اهداف واضحة للمراجعة الداخلية وتفويض سلطة للمراجع الداخلي، واستقلال المراجع الداخلي وتوفير الموارد الأزمة لوظيفة المراجعة الداخلية، وفي دراسة قام بها الباحثان (راشد والحمودي) بهدف تحديد المؤشرات المستخدمة في تقييم فعالية إدارة المراجعة الداخلية حيث توصلت هذه الدراسة الى انه المؤشرات التي يستخدمها المدراء التنفيذيون والماليون ومدراء التشغيل والمراجعين الخارجيين في تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين وهي مؤشرات كمية ومؤشرات غير كمية، ويقصد بالمؤشرات الكمية هي تلك التي يمكن الحصول عليها من الوثائق، وتكون قابلة للقياس بدرجة كاملة ولهذا تكون مؤشرات موضوعية أكثر منها شخصية أما المؤشرات غير الكمية فهي مؤشرات شخصية أكثر منها موضوعية، وتضمن المؤشرات غير الكمية علي مجموعة مؤشرات سنقوم بدراسة وتحليل بعض المؤشرات المستخدمة في تقييم فعالية المراجعة وذلك بهدف استخدامها في الدراسة الميدانية والتي يمكن سردها على النحو التالي: (راشد، وحمودي، 2005)

1. التأهيل العلمي والخبرة العلمية لدى العاملين في إدارة المراجعة الداخلية،
2. تنمية وتطوير الأفراد العاملين في إدارة المراجعة الداخلية،
3. استقلالية إدارة المراجعة الداخلية،
4. إعداد خطط المراجعة الداخلية والتقييد بها،
5. تقرير المراجعة الداخلية والمستوى المرفوع إليه،
6. توفير الموارد اللازمة لإدارة المراجعة الداخلية،
7. نوعية وجود أوراق العمل في إدارة المراجعة الداخلية،

## 4- الجانب الميداني:

### 4-1 اختبار الصدق والثبات:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا يعني أن تكون النتائج التي تعطيها الاستبانة متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، وللتأكد من ثبات الاختبار "أداة الدراسة" تم حساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ الفا حيث تكمن أهمية الثبات في الإدراك بين المؤشرات والمتغيرات، وبمعنى آخر معرفة ما إذا كانت المتغيرات ذات ثبات أو لا، وهذا يكون من خلال مقارنة معامل ألفا كرونباخ بنسبة إحصائية 60% بحيث إذا كانت أكبر من 60% يعتبر المتغير ذو ثبات، وأما إذا كانت أصغر من 60% يفقد المتغير ثباته، أما بخصوص المصادقية فهي لها القدرة على توضيح وتفسير التجانس بين مؤشرات المتغيرات التي تتمثل في أسئلة الدراسة الموجودة بقائمة الاستبيان ويعتبر الصدق (صدق الاتساق البنائي) أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها (جامعة القدس المفتوحة، 1998، ص126)، وكذلك مقارنة الارتباط بين تلك المؤشرات والمعيار 50% بحيث إذا كانت المصادقية أكبر من 50% تعتبر مقبولة، وإذا كانت أقل



من 50% تعتبر مرفوضة، حيث يتم حساب الصدق الذاتي (البنائي) عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار كرونباخ ألفا

ت	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مقومات و صلاحيات المراجع الداخلي	14	0.801	0.894
2	النظام الفعال لإدارة المخاطر	13	0.730	0.854
3	المجموع	27	0.800	0.894

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) (معاملات الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تفوق 60% حيث كانت مجموعة مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي تساوي 0.741، ومجموعة النظام الفعال لإدارة المخاطر كانت 0.730، وهي قيم أكبر من 60%، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق لمجموعة مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي قد بلغت 0.860، ومجموعة النظام الفعال لإدارة المخاطر قد بلغت 0.854، وهي قيم كبيرة تفوق 50%، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها، بحيث إذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى تحت نفس الظروف سيؤدي الى نفس النتائج، والفا كرونباخ لنموذج الدراسة ككل قد بلغ 0.800، مما يدل على مستوى عالي من الثبات لنموذج الدراسة ومعدل الصدق العام لنموذج الدراسة قد بلغ 0.894.

#### 4-2 التحليل الوصفي والاجتماعي لعينة الدراسة:

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات والتي تم استخدامها في هذه الدراسة وتشمل بعض الخصائص المتعلقة بالمراجعين الخارجيين، فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للمراجع الخارجي، وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية:

#### 4-2-1 المؤهل العلمي:

الجدول رقم (2) يبين المؤهل العلمي لأفراد العينة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	5	14.7%
ماجستير	6	17.6%
بكالوريوس	23	67.6%
المجموع	34	100%

من خلال الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة يحملون المستوى الجامعي ومما يزيد من دقة النتائج المتحصل عليها من الدراسة، حيث بلغت النسبة المئوية للمراجعين الخارجيين الحاملين لدرجة البكالوريوس 67.6%، والماجستير 17.6%، والدكتوراه قد بلغت 14.7% وهي النسبة الأقل لعينة الدراسة.



#### 2-2-4 الموقع التنظيمي في مكتب المراجعة:

الجدول رقم (3) يبين الموقع التنظيمي لأفراد العينة

النسبة	التكرار	الموقع التنظيمي
70.6%	24	مراجع رئيسي
29.4%	10	مراجع مساعد
100%	34	المجموع

يمثل الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الموقع التنظيمي في مكتب المراجعة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة المراجع الرئيسي حيث قدرت نسبتهم بـ 70.6%، وهي تدل على ان غالبية الباحثين على دراية تامة بأهمية المراجعة الداخلية في دعم الحوكمة، وفي المقابل فقد بلغت نسبة الباحثين ذوي فئة المراجع المساعد 29.4%.

#### 3-2-4 سنوات الخبرة:

الجدول رقم (4) يبين سنوات الخبرة لأفراد العينة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
23.5%	8	أقل من 5 سنوات
29.4%	10	ما بين 5-10 سنوات
47.1%	16	أكثر من 10 سنوات
100%	34	المجموع

يمثل الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال المراجعة الخارجية، حيث نجد أن عدد 16 مراجعاً خارجياً بنسبة 47.1% ذوي خبرة تفوق العشر سنوات، أما ما نسبته 29.4% من ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات، وما نسبته 23.5% هم من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، مما يعطي انعكاس جيد للرفع من دقة وجودة النتائج.

#### 4-2-4 عدد الدورات:

الجدول رقم (5) يبين عدد الدورات لأفراد العينة

النسبة	التكرار	عدد الدورات
29.4%	10	5 دورات فأقل
32.4%	11	ما بين 5-10 دورات
38.2%	13	أكثر من 10 دورات
100%	34	المجموع

يمثل الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الدورات التي التحق بها المراجع الخارجي، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة التحقوا بأكثر من 10 دورات حيث قدرت نسبتهم بـ 38.2%، وان ما نسبته 32.4% التحقوا بـ ما بين 5-10 دورات، وما نسبته 29.4% التحقوا بأقل من 5 دورات، حيث ينعكس عدد الدورات طردياً مع سنوات الخبرة المبينة في الجدول رقم (4) سابق الذكر.





### 3-4 التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

من خلال الجدولين التاليين رقم (6) و (7) سيتم تحليل الفقرات وصفيًا والمتعلقة بالمراجعة الداخلية، ويتضح ذلك من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

1. العلاقة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء المهام لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

جدول رقم (6) اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد لدى المراجع الداخلي الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	4.2353	0.43056
2	يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات المراجع الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة المصرف.	4.2059	0.41043
3	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية ذات العلاقة.	4.2059	0.59183
4	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في المجالات الاقتصادية والادارية ذات العلاقة.	4.2941	0.52394
5	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع ومصلحة المصرف في تطبيق مبادئ الحوكمة.	4.4118	0.49955
6	يقدم المراجع الداخلي تقرير ربع سنوي إلى مجلس الادارة ولجنة المراجعة عن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة.	4.3235	0.63821
7	يتم توفير كافة الامكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.	4.3235	0.58881
8	يوجد استقلال تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية من حيث مقدراتها للوصول إلى مجلس الادارة و لجنة المراجعة والادارة العليا ليتمكنها من القيام بتفعيل مبادئ الحوكمة.	4.3235	0.47486
9	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول الى السجلات والاشخاص المناسبين وغيره لما يلزم لأداء واجبه دون قيود	4.3824	0.55129
10	يمكن للمراجع الداخلي ان يقوم باتخاذ قرارات بدون اي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.	4.4412	0.56091
11	يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات بدون أي ضغط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.	4.5000	0.56408
12	يعمل المراجع الداخلي على الإفصاح في الوقت المناسب عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها.	4.5000	0.50752
13	يتم التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية المرسومة والفهم الواضح للمسؤوليات وصلاحيات الرقابة الداخلية.	4.3824	0.55129
14	يهتم المراجع الداخلي بإعداد التقارير بحيث تكون ملائمة وموضوعية ودقيقة وواضحة وقابلة للتصديق.	4.4412	0.56091





من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي لل فقرات في نطاق الخيار (موافق بشدة) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 4.5000 الخاص بالفقرة (يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات بدون أي ضغط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم)، والفقرة (يعمل المراجع الداخلي على الإفصاح في الوقت المناسب عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 4.2059 الخاص بالفقرة (يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات المراجع الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة المصرف)، والفقرة (يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية ذات العلاقة)، والمتوسط العام 4.3550 وهو أكبر من المتوسط 3.4 مما يؤكد بقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن (يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وفاعليته في أداء مهمات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.29659 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح ان المقومات الأساسية اللازمة للمراجع الداخلي لها الأثر الواضح على الرفع والتحسين من جودة المراجعة الداخلية والتي بدورها تحد من ظاهرة الفساد المالي، وذلك من خلال انضباطية المراجع الداخلي واتباعه للمعايير المحاسبية المتبعة في عمليات المراجعة.

الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار تأثير مقومات المراجع الداخلي على ظاهرة الفساد المالي

الفرضية الأولى	T-test	(Sig) مستوى الدلالة المعنوية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين توفر المقومات و الصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي و فاعليته في أداء مهمات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي	4.3550	0.000

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال الجدول السابق فإن t-test المحسوبة قد بلغت 4.3550 وهي تفوق t الجدولية 1.96 (منحى ذو ديلين) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة: وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين توفر مقومات وصلاحيات المراجع الداخلي ومواجهة ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي.

2. العلاقة بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية و بين الحد من ظاهرة الفساد المالي:

جدول رقم (8) اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ان نظام الرقابة الداخلية بالفرع يعمل على اتباع اجراءات سليمة لإثبات العمليات يدوياً والكترونياً لكي يقلل من احتمالات وقوع الاخطاء والغش والتلاعب للمحافظة على الاصول.	4.3235	0.53488
2	يقوم المراجع الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص ويجب أن تعكس الأهداف المهمة لهذا التقييم.	4.1765	0.62622
3	يقوم المراجع الداخلي بوضع نظم لإجراءات ادارة المخاطر في المصرف لتطبيق مبادئ الحوكمة بها على نحو سليم.	4.3235	0.63821
4	يتم وضع نظم واجراءات المراجعة الداخلية بناء على دراسة للمخاطر التي تواجهه.	4.5588	0.50399



0.50399	4.5588	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء و تقارير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف ويتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.	5
0.56091	4.5588	يتم فحص الاجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة.	6
0.50664	4.4706	يشتمل نشاط المراجع الداخلي تحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والاسهام في تحسين ادارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة.	7
0.55692	4.4118	تستند خطة نشاط المراجع الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل سنة على الاقل ويتولى نشاط المراجعة الداخلية مراقبة وتقييم فعالية نظام ادارة المخاطر بالمصرف.	8
0.50752	4.5000	متابعة الاخطار المتعلقة بأداء البنوك ومدى تعرض البيانات المالية للغش او الاخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	9
0.50752	4.5000	تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن ان تؤثر في التقارير المالية.	10
0.49955	4.5882	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف والتي لا تكفل إجراءات التأكيد وحدها اكتشافها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.	11
0.55129	4.6176	تعد التقارير في الوقت المناسب وبجودة عالية وتحتوي على كل الحقائق الهامة والتوصيات التي تحقق قيمة مضافة.	12
0.56091	4.4412	تتولى الادارة العليا بالمصرف الاهتمام اللازم اتجاه التقارير المقدمة من المراجع الداخلي واتخاذ الاجراءات اللازمة اتجاهها.	13

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشدة) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 4.5882 الخاص بالفقرة (بأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف والتي لا تكفل إجراءات التأكيد وحدها اكتشافها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 4.1765 الخاص بالفقرة (يقوم المراجع الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص ويجب أن تعكس الأهداف المهمة لهذا التقييم)، والمتوسط العام 4.4638 وهو أكبر من المتوسط 3.4 مما يؤكد بقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن (يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.28055 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح ان اتباع المراجع الداخلي لوسائل وإجراءات إدارة المخاطر التي تعكس مهام الإدارة العليا لها الاثر الواضح في الرفع والتحسين من جودة المراجعة الداخلية والتي بدورها تحد من ظاهرة الفساد المالي.





الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لتأثير إدارة المخاطر من قبل المراجع الداخلي على ظاهرة الفساد المالي

الفرضية الثانية	T-test	(Sig) مستوى الدلالة المعنوية
يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل و إجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية و بين الحد من ظاهرة الفساد المالي	4.4638	0.000

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال الجدول السابق فإن t-test المحسوبة قد بلغت 4.4638 و هي تفوق t الجدولية 1.96 (منحنى ذو ديلين) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة والتي تنص على (وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين ممارسات المراجع الداخلي سياسة تقييم وسائل واجراءات ادارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي).

#### 5- النتائج والتوصيات:

##### 1-5 النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن سردها في النقاط التالية:

1. تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقييم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات التشغيلية.
2. تطبق إدارة المراجعة الداخلية أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.
3. توفر إدارة المراجعة الداخلية القدرات المالية والفنية في المصارف التجارية الليبية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
4. هناك أثر ذو دلالة احصائية لمقومات وصلاحيات المراجعة الداخلية على فاعليته في أداء مهامه للحد من ظاهرة الفساد المالي.
5. هناك أثر ذو دلالة احصائية لنظام فعال لإدارة المخاطر (مهام الإدارة العليا) الذي يؤثر على مهام المراجع الداخلي والذي بدوره يحد من ظاهرة الفساد المالي.
6. ان استقلالية وانضباطية وحيادية المراجع الداخلي تستمد من استقلالية المراجع الخارجي.
7. اتباع الإدارة العليا لنظام فعال لإدارة المخاطر يسهل على المراجع الداخلي عملية التقييم والذي يزيد من دقة التقارير المالية وبالتالي تقل ظاهرة الفساد المالي.

##### 2-5 التوصيات:

- من خلال النتائج السابقة لقد أوصت الدراسة بالآتي:
1. ضرورة قيام المصارف بتوسيع صلاحيات المراجع الداخلي ليتناسب مع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه.
  2. التعريف بماهية الحوكمة وأهميتها لدى المراجعين الداخليين حتى يتسنى تطبيق مبادئ الحوكمة على الوجه الاكمل.
  3. ضرورة توفير المصرف حماية كافية لأصوله وسجلاته لتمتثل أنظمة الحماية المعدة للمراجعة الداخلية الدرجة المطلوبة لذلك.





4. التوسع في تطبيق الإدارة العليا نظام فعال لإدارة المخاطر يسهل على المراجع الداخلي عملية التقييم والذي يزيد من دقة التقارير المالية وبالتالي تقل ظاهرة الفساد المالي.
5. الزام المراجع الداخلي بالإفصاح عن الأداء المالي في الوقت المناسب ليقفل من امكانية حدوث ظاهرة الفساد المالي.
6. ضرورة استمرار ادارة المصارف بالعمل على إجراء دورات تدريبية وورش عمل للرفع والتحسين من كفاءة المراجع الداخلي، ومواكبة التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية.

#### 6- المراجع والمصادر:

#### 6-1 الكتب:

1. ابراهيم، إيهاب، والعزب، هاني، (2012)، تدقيق الحسابات الاطار النظري، الطبعة الأولى، عمان دار وائل للنشر والتوزيع.
2. ابراهيم، إيهاب نظمي، (2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حادثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. الخطيب، خالد راغب، (2010)، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الثانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الاردن.
4. جمعه، أحمد حلمي، (2009)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

#### 6-2 الرسائل العلمية:

1. أحمد، رويدة ابراهيم، (2009)، تأثير التدقيق الداخلي المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته، دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.
2. الصوص، أياد (2012)، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. البيلي، أحمد. (2014)، تقييم دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المنوفية، مصر.
4. المدهون، إبراهيم رياح، (2011)، "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.
5. المبروك، موسى محمد (2010)، دور المراجعة الداخلية في ترشيد قرارات الإدارة العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.
6. بوخشبه، مروة (2016)، فاعلية المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.





7. بوزيان، فتحي، (2015)، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
8. شراب، مريد، (2013)، دور التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.
9. موسى، فاطمة أحمد إبراهيم، (2016)، العوامل المؤثرة في جودة تقارير الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.

### 3-6 الدوريات العلمية:

1. اشميلة، ميلاد رجب، الأريش، منصور (2013)، فعالية إجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي لمحافظة علي المال عام، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني.
2. النافعابي، حسين محمد (2017)، جودة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية في السودان والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين الداخليين، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 8، العدد 24.
3. صيام، أحمد زكريا (2009) دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة بيئة الأعمال الحديثة، بالجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
4. عمر، اقبال توفيق المشهداني، (2012)، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها (إطار مقترح)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
5. محسن، محمود عبدالسلام، (2011)، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.

### 4-6 أخرى:

1. بن قدارة، فرحات(2007)، مقابلة مع مجلة اتحاد المصارف العربية، ابريل ص116،117.
2. مصرف ليبيا المركزي (2005)، (الحكم المؤسسي)، كتيب إرشادات لمجالس إدارات المصارف التجارية، إدارة البحوث والاحصاء.

### 5-6 المراجع الأجنبية:

1. Alzeban, Abedulaziz and Sawan, Nedal (2012). The role of Internal Audit Function in The Public Sector Context in Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, 7 (9), 443-454.
2. O'Regan, David,(2001) " Genesis of a profession: towards professional status for internal auditing" *Managerial Auditing Journal*. Volume.(16) Number. (4), PP. 215-226 .
3. Institute of Internal Auditors. (2011). *Internal Auditing Role in Risk Management*. Retrieved Jun 6, 2016, from: <https://na.theiia.org>.
4. Odoyo, Fredrick, Omwono, Gideon, Okinyi, Narkiso.(2014). An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya. *International Journal of Business and Social Science*. 5(60) 169-176.





**Evaluate the quality of the internal audit in commercial banks to activate the  
governance policy from the external auditor perspective  
"Applied Study on Libyan Commercial Banks"**

Dr. Shukri Ahmed Amer  
Assistant Professor in accounting  
Faculty of Economics and Commerce  
Dr. Mohammed Joma Almahjoop  
Assistant Professor in accounting  
Faculty of Economics and Commerce  
Dr.. Jihad Rashid Dgheim  
Lecturer in accounting  
Faculty of Economics and Commerce

**Abstract**

This study aimed to evaluate the quality of internal audit in the Libyan commercial banks. In order to activate the governance policies by identifying to what extent these banks are complying with governance rules in their operations and its impact on the effectiveness of internal auditors.

In addition, to know the role of internal audit in supporting the governance policies to avoid the phenomena of corruptions and fraud into the Libyan banks. And its integration with other parties such as board of directors, audit committee, and external audit. Furthermore, explaining the rule of internal audit in the banking system from external auditors perspective.

Quantitative analysis was used by distributing 40 questionnaires to external auditors in western region of Libya. T-test was used to test the hypothesis of the study. Results reveals that the internal audit assesses the accounting system and its relevance and suitability to its operations. Internal Audit also apply methods and technical policies to uncover and avoid corruptions in the accounting system. Also the top management in the Commercial Banks follow effective system for risk management that facilitate the role of internal auditors in his assessment to accounting system in order to ensure the efficiency of financial reports which will reduce the financial corruption.

